

Distr.
GENERAL

CCPR/C/79/Add.34
18 April 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية



اللجنة المعنية بحقوق الإنسان
الدورة الخمسون

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب
المادة ٤٠ من العهد

تعليقات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

السلفادور

١- نظرت اللجنة في التقرير الدوري الثاني للسلفادور (CCPR/C/51/Add.8) في جلساتها ١٢١٠ إلى ١٢١٢ المعقودة في ٤ و ٥ نيسان/أبريل (CCPR/C/SR.1310-1313) واعتمدت* التعليقات التالية:

ألف- مقدمة

٢- ترحب اللجنة بفرصة مواصلة حوارها مع الدولة الطرف بعد تأخير في تقديم التقارير أربا على ١٠ سنوات. وقد تضمن التقرير الثاني معلومات عن التدابير الدستورية والقانونية التي تعطي العهد قوة النفاذ. وهو ما أكملته الوثيقة الأساسية. وتأسف اللجنة لأن التقرير الدوري الثاني لا يصور بدقة أو صراحة الحالة الفعلية لحقوق الإنسان في السلفادور في الفترة المشمولة بالتقرير، والتي وقعت خلالها نزاع مسلح وانتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان أعقبها عملية سلم أشرف عليها مراقبو الأمم المتحدة في السلفادور. وبشكل خاص،

* في جلستها ١٢١٨ (الدورة الخمسون)، المعقودة في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

لا يوفر التقرير شيئا يذكر من المعلومات المناسبة عن مجالات رئيسية مثل حماية الحق في الحياة بموجب المادة ٦ من العهد وحظر التعذيب بموجب المادة ٧، وحق الفرد في الحرية والأمن الشخصي بموجب المادة ٩ وضمان التمتع بقواعد الإجراءات المتبعة في إطار القانون وفقا للمادة ١٤. وتأسف اللجنة بوجه خاص لخلو التقرير تماما من أية معلومات عن تقرير لجنة الحقائق وتنفيذ توصياتها أو عن قانون العفو وأثره على التزامات الدولة الطرف بموجب العهد.

٣- وتعرب اللجنة عن تقديرها للوفد على المعلومات المفيدة التي قدمها اجابة على قائمة المسائل المطروحة ورداً على أسئلة وتعليقات أعضاء اللجنة. على أن اللجنة تأسف لأن كثيراً من الأسئلة التي وجهت إلى الوفد خلال المناقشة ظلت دون جواب.

باء- العوامل والصعوبات التي تؤثر في تطبيق العهد

٤- تلاحظ اللجنة أن السلفادور لم تخرج إلا مؤخراً من حرب أهلية طويلة ومدمرة حدثت خلالها بشكل منتظم انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وأنها ما زالت في مرحلة الانتعاش والانتقال إلى السلم.

جيم- الجوانب الايجابية

٥- تلاحظ اللجنة مع الارتياح تحسن حالة حقوق الإنسان في السلفادور وإحراز بعض التقدم نحو دعم السلم وإقرار حكم القانون. وتحيط اللجنة علماً، في هذا الصدد، بتوقيع اتفاقات السلم في عام ١٩٩٢ والقيام في إطار تلك الاتفاقات، بإنشاء لجنة الحقائق واللجنة المختصة للتحقيق في التجاوزات الماضية لحقوق الإنسان والتوصية بما يتخذ من إجراءات ضد مرتكبي هذه التجاوزات ولتجنب تكرار وقوع هذه الأحداث. وترحب اللجنة بصفة خاصة بإنشاء مكتب النائب العام لحماية حقوق الإنسان ومكتب المعلومات المتعلقة بالأشخاص المحتجزين وكذلك للأولوية الممنوحة في الدستور للصكوك الدولية لحقوق الإنسان على التشريع المحلي. وترحب اللجنة أيضاً باصلاح القوانين الجاري في بعض المناطق، ولا سيما فيما يتعلق بقانون الأسرة وإنشاء محاكم الأسرة والحد من اختصاص المحاكم العسكرية.

دال- مصادر القلق الرئيسية

٦- تشعر اللجنة بقلق لعدم إقرار حكم القانون بعد بشكل فعال رغم توقيع اتفاق السلم منذ أكثر من سنتين. كما تعرب عن قلقها لاستمرار انتهاكات حقوق الإنسان في السلفادور، وخاصة الانتهاكات الخطيرة والمنتظمة للحق في الحياة من جانب الجماعات شبه العسكرية. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة مع الجزع

أن أحكام الإعدام التعسفية والإعدام دون محاكمة التي تنطلق من دوافع سياسية والتهديدات بالقتل وحالات التعذيب ما برحت تحدث منذ توقيع اتفاق السلم. وتلاحظ اللجنة أيضا أن معظم توصيات لجنة الحقائق لم تزال غير مُنفَّذة. كما لا تزال النجوة كبيرة بين الضمانات الدستورية والقانونية وبين التطبيق الفعلي لهذه الضمانات القانونية. وتلاحظ اللجنة أيضا مع القلق أن الحقوق والحريات المنصوص عليها في العهد لم تُدرج بصورة كاملة في الدستور.

٧- وتعرب اللجنة عن بالغ قلقها بشأن إقرار قانون العفو، الذي يحول دون إجراء التحقيقات ذات الصلة ومعاينة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان ويمنع بالتالي من دفع التعويضات المناسبة. كما أنه يقوض بشكل خطير جهود إعادة توطيد احترام حقوق الإنسان في السلفادور ومنع تكرار حدوث الانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان التي شهدتها الماضي. وعلاوة على ذلك، فإن التقاعس في استبعاد المنتهكين من الخدمة في الحكومة، وخاصة في الجيش والشرطة الوطنية والقضاء سيقتوض بشكل خطير عملية الانتقال إلى السلم والديمقراطية.

٨- وتعرب اللجنة عن قلقها لاستمرار القوات العسكرية وقوات الأمن في ارتكاب الانتهاكات لحقوق الإنسان. وتلاحظ اللجنة في هذا الصدد بقلق خاص انعدام سيطرة السلطات المدنية التام والفعال على القوات العسكرية وقوات الأمن.

٩- وتعرب اللجنة عن قلقها بشأن اتهام لجنة الحقائق لبعض كبار المسؤولين في السلطة القضائية بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة مع القلق أنه إلى أن يتم الاضطلاع باصلاحات جديّة في السلطة القضائية سيظل هناك ما يقوض جهود دعم سيادة القانون وتعزيز احترام حقوق الإنسان. وتلاحظ اللجنة أيضا مع القلق انعدام دعم السلطات المدنية وحمايتها لأعضاء السلطة القضائية في أدائهم لواجباتهم.

١٠- ويبقى عدد من الشواغل الإضافية، منها التطبيق الكامل والفعال للعهد في المسائل التي تتعلق بتمتع المرأة بشكل كامل بالحقوق المكتولة بموجب العهد والصعوبات التي تُصادف في تأمين اشتراك المواطنين جميعا اشتراكا كاملا في العملية الانتخابية.

هـ- اقتراحات وتوصيات

١١- تؤيد اللجنة توصيات لجنة الحقائق وتوصي بقوة بأن تتخذ الحكومة خطوات فورية لتنفيذها.

١٢- وتؤكد اللجنة التزام الدولة الطرف بموجب الفقرة ٣ من المادة ٧ من العهد بضمان حصول ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان السابقة على الانتصاف الفعلي. وبغية الوفاء بهذا الالتزام، توصي اللجنة بأن تُعيد الدولة الطرف النظر في سريان قانون العفو وتعدّله أو تلغيه حسب الاقتضاء.

١٣- وتوصي اللجنة باتخاذ جميع التدابير اللازمة على وجه السرعة لمحاربة الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في السلفادور. وينبغي التحقيق بشكل كامل في جميع الانتهاكات ومعاقبة المُنتهكين وتعويض الضحايا. وتوصي اللجنة أيضاً، في هذا الصدد، بتعزيز مكتب النائب العام لحماية حقوق الإنسان من حيث الموارد والاختصاص لضمان اضطلاع النائب العام بمسؤولياته بفعالية.

١٤- وتوصي اللجنة باتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان احترام المؤسسة العسكرية لحقوق الإنسان. وتحث اللجنة على مواصلة اتخاذ إجراءات حازمة لضمان عدم عودة الأشخاص الذين لهم صلة وثيقة بانتهاكات حقوق الإنسان إلى الانضمام إلى قوات الشرطة أو الجيش أو الأمن.

١٥- وتوصي اللجنة بالقيام باصلاحات كبيرة في الهيئة القضائية بغية إنشاء نظام قضائي مستقل وغير متحيز وخال من الضغوط السياسية والترويع، يستطيع أن يضمن حقوق الإنسان وينفذ حكم القانون بلا تمييز.

١٦- وتحث اللجنة على صيغ احترام حقوق الإنسان بصيغة مؤسسية على جميع مستويات الحكومة والإقرار بكونها عنصراً ضرورياً في عملية المصالحة والتعمير الوطنية. وتحقيقاً لهذا الغرض، توصي اللجنة بدمج جميع مواد العهد بشكل كامل في النظام القانوني الوطني؛ وتدريب القضاة وأفراد الشرطة والجيش تدريباً شاملاً في مجال حقوق الإنسان؛ ونشر التثقيف والتربية في هذا المجال في المدارس على جميع المستويات. كذلك ينبغي تشجيع المشاركة النشطة للمنظمات غير الحكومية في عملية التحول إلى الديمقراطية.
